

دور الحوكمة في تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني دراسة ميدانية على شركات

التأمين والوساطة في السعودية

إعداد الطالبة/ حنين حامد محمد العدواني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي: 2026

3	أولاً: مقدمة الدراسة.....
5	ثانياً: مشكلة الدراسة.....
7	ثالثاً: أهمية الدراسة.....
8	رابعاً: أهداف الدراسة.....
9	خامساً: أسئلة الدراسة.....
9	سادساً: فروض الدراسة.....
10	سابعاً الدراسات السابقة:.....
16	الفجوة البحثية.....
17	ثامناً: المنطلقات النظرية للدراسة.....
21	تاسعاً: منهجية الدراسة.....
21	عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة.....
22	حادي عشر: مصادر جمع البيانات.....
22	ثاني عشر: أداة الدراسة.....
23	ثالث عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
24	رابع عشر: حدود الدراسة.....
25	المراجع:.....

أولاً: مقدمة الدراسة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية ومالية متسارعة أفرزت تحديات جوهرية أمام المؤسسات والشركات على اختلاف أنواعها، إذ باتت البيئة المؤسسية أكثر تعقيداً نتيجة العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي وتعدد أصحاب المصالح، الأمر الذي استدعى البحث عن منظومات إدارية رشيدة قادرة على ضمان الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المتعاملين. وفي هذا السياق، برزت الحوكمة بوصفها إطاراً متكاملًا يُنظّم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ويُسهم في ترشيد القرارات وتعزيز ثقة المتعاملين في المؤسسات (غضبان، 2021).

وتُعَدّ الحوكمة من أبرز المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت باهتمام واسع على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، باعتبارها منظومة من المبادئ والقواعد التي تُحدّد كيفية إدارة المؤسسات والرقابة عليها. وتقوم الحوكمة على مجموعة من الأبعاد الجوهرية التي تشمل الشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة والمسؤولية واستقلالية مجلس الإدارة، وهي أبعاد تتكامل فيما بينها لتُشكّل نظاماً متماسكاً يحدّ من الممارسات غير السليمة ويُعزّز الأداء المؤسسي (رسلان وحمد الله، 2025).

ولا يقتصر دور الحوكمة على تنظيم العلاقات الداخلية في المؤسسة فحسب، بل يمتد ليشمل التأثير في مختلف جوانب العمل المؤسسي، بما في ذلك تحقيق التميز المؤسسي وتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتحسين الأداء الريادي. وقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات التي تتبنّى مبادئ الحوكمة الرشيدة تتمتع بمستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية، فضلاً عن قدرتها على مواجهة المخاطر التشغيلية والمالية بصورة أكثر مرونة (محمد وطه والبردان، 2025).

يُعَدّ قطاع التأمين أحد القطاعات الحيوية التي تُشكّل ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يُسهم في توفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات وإعادة توزيع المخاطر بصورة عادلة. غير أن هذا القطاع يواجه تحدياً جوهرياً يتمثل في تنامي ظاهرة الاحتيال التأميني، التي تُعدّ من أخطر الممارسات التي تُهدّد استدامة شركات التأمين وثقة المتعاملين معها، حيث يتخذ الاحتيال أشكالاً متعددة تتراوح بين المطالبات المبالغ فيها والحوادث المفتعلة والمستندات المزوّرة (Liu et al., 2023).

وتتعدد مخاطر الاحتيال التأميني وتتنوع أساليبه مع التطور التقني وانتشار الخدمات الرقمية، مما جعل شركات التأمين أمام ضرورة ملحة لتبني آليات حديثة تُسهم في الكشف المبكر عن هذه الممارسات والحد منها. وقد أشارت الأدبيات إلى أن الاحتيال التأميني لا يُلحق الضرر بشركات التأمين فحسب، بل يمتد أثره ليشمل حملة الوثائق من خلال ارتفاع الأقساط، فضلاً عن تأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني ككل. (Ahmad, 2024)

ويُمثل هذا الواقع تحدياً حقيقياً يستوجب البحث عن أطر مؤسسية متينة قادرة على مواجهة هذه الظاهرة، وقد برزت الحوكمة بوصفها أحد أهم هذه الأطر، حيث تُوفّر منظومة متكاملة من الرقابة الداخلية والإفصاح والمساءلة تُسهم في تضيق الفجوات التي قد يستغلها مرتكبو الاحتيال. كما أن آليات الحوكمة المتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق وقوة أنظمة الرقابة الداخلية تُعدّ خط الدفاع الأول في مواجهة الممارسات الاحتيالية. (Kassem, 2022)

وتتقاطع العلاقة بين الحوكمة ومخاطر الاحتيال التأميني في عدة نقاط جوهرية، إذ تُسهم مبادئ الحوكمة في خلق بيئة مؤسسية تتسم بالشفافية والمساءلة، مما يُضيق المساحات المتاحة لممارسات الاحتيال. كما تُعزّز الحوكمة من قدرة شركات التأمين على بناء أنظمة رقابية فعّالة وتطوير ثقافة مؤسسية ترفض الممارسات غير الأخلاقية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل حوكمة الشركات والممارسات الاحتيالية. (Mousavi et al., 2022)

وفي ظل التطور الذي يشهده قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، ضمن مساعي تحقيق رؤية المملكة 2030، وما يصاحب ذلك من توسّع في حجم سوق التأمين وتنوّع منتجاته وارتفاع أعداد شركات الوساطة، تبرز الحاجة إلى دراسة معمّقة لطبيعة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومخاطر الاحتيال التأميني، بهدف تعزيز قدرة هذا القطاع على مواجهة هذه المخاطر وتحقيق الاستدامة المنشودة. ومن هنا تتبّع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى استكشاف دور الحوكمة بأبعادها المختلفة في تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة بالمملكة العربية السعودية، إسهاماً في إثراء الأدبيات العلمية وتقديم رؤى تطبيقية تُفيد صنّاع القرار في هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يُمثل قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، حيث يُسهم في حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية وإعادة توزيعها بصورة منظّمة، فضلاً عن دوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. غير أن هذا القطاع يواجه في الآونة الأخيرة تحدياً جوهرياً يتمثل في تنامي ظاهرة الاحتيال التأميني التي باتت تُشكّل تهديداً حقيقياً لاستقرار شركات التأمين والوساطة وثقة المتعاملين معها، إذ تُقدّر الخسائر الناجمة عن الاحتيال التأميني بمليارات الدولارات سنوياً على المستوى العالمي، وهو ما ينعكس سلباً على ربحية الشركات وكفاءة القطاع ككل (Baker & Shortland, 2023).

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أن الاحتيال التأميني لا يزال يتطوّر في أشكاله وأساليبه، مستفيداً من التحوّل الرقمي وتعدّد المعاملات التأمينية وتعدّد قنوات التوزيع. وتتعدد صور الاحتيال لتشمل المطالبات المبالغ فيها، والحوادث المفتعلة، وتزوير المستندات، والإخفاء المتعمّد للمعلومات الجوهرية عند الاكتتاب، فضلاً عن المخاطر الأخلاقية الناشئة عن عدم تماثل المعلومات بين شركة التأمين والمؤمن له، مما يستوجب البحث عن آليات مؤسسية متينة قادرة على التصدي لهذه الممارسات. (Liu, Wang, & Yu, 2023)

وقد أثبتت الأدبيات الإدارية والمالية أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يُمثّل أحد أهم الآليات الفعّالة في مواجهة ممارسات الاحتيال داخل المؤسسات، إذ تُوفّر الحوكمة منظومة متكاملة من الرقابة والمساءلة والإفصاح تُسهم في تقليص فرص ارتكاب الاحتيال وكشفه في مراحله المبكرة. كما أن أبعاد الحوكمة المتمثلة في الشفافية والمساءلة والعدالة واستقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق تُشكّل خطوط دفاع متعددة في مواجهة هذه الممارسات. (Kassem, 2022) ومع ذلك، فإن مدى تطبيق هذه المبادئ وفعاليتها في الحدّ من مخاطر الاحتيال التأميني في البيئة السعودية لا يزال بحاجة إلى استقصاء علمي معمّق.

ومن خلال استعراض الأدبيات السابقة، تبين أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة ومخاطر الاحتيال جاءت في معظمها في سياقات مؤسسية ومصرفية عامة، في حين تظلّ الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في قطاع التأمين بصفة عامة، وفي قطاع التأمين السعودي بصفة خاصة، شحيحة ومحدودة،

رغم أن أبحاثاً حديثة أكدت الدور المحوري لهيكل حوكمة الشركات في الحدّ من ممارسات الاحتيال وغسيل الأموال (Mousavi, Zimon, Salehi, & Stepnicka, 2022) كما أن الدراسات المتاحة ركّزت في الغالب على جانب واحد من جوانب الحوكمة دون النظر إلى أبعادها مجتمعةً، فضلاً عن أن معظمها أُجري في بيئات مختلفة عن البيئة السعودية من حيث التشريعات والثقافة المؤسسية وطبيعة سوق التأمين، مما يُحدّ من إمكانية تعميم نتائجها على السياق السعودي (Dwinanda & Utama, 2025).

وعلى المستوى التطبيقي، لاحظ الباحث من خلال الاستطلاع الأولي الذي أجره على عدد من المسؤولين والعاملين في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية، أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مستويات تطبيق مبادئ الحوكمة بين هذه الشركات، كما رصد وجود تحديات حقيقية تتعلق بفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية واستقلالية لجان التدقيق وكفاية الإفصاح، وهو ما يُثير تساؤلات جدية حول مدى قدرة هذه المنظومة على مواجهة مخاطر الاحتيال التأميني المتنامية، خاصة في ظل ما أكدته الدراسات الحديثة من أن إدراك المحاسبين والمدققين لدور الحوكمة يُعدّ عاملاً حاسماً في فاعلية كشف الاحتيال ومنعه. (Hassan, Kiran, Gul, Khatatbeh, & Zainab, 2025).

كما لاحظ الباحث أن غالبية الشركات تُركّز جهودها على الجوانب التقنية لكشف الاحتيال كالتحقق البيومترية وأنظمة الذكاء الاصطناعي (Ahmad, 2024)، دون إيلاء اهتمام كافٍ بالجوانب الحوكمية التي تُعدّ الأساس في بناء بيئة مؤسسية مقاومة للاحتيال. وهذا التفاوت بين الإدراك النظري لأهمية الحوكمة والتطبيق الفعلي لها يُمثّل فجوة بحثية حقيقية تستدعي الدراسة والاستقصاء، خاصة أن الأدبيات أثبتت أن غياب الحوكمة الرشيدة يُعدّ بيئة خصبة لتفشّي الممارسات الاحتيالية والفساد المالي والإداري (سليمان والشريف، 2024).

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية مجلس الإدارة، فاعلية لجان التدقيق، الإفصاح) على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية):

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الحوكمة ومخاطر الاحتيال التأميني، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي جمعت بين هذين المتغيرين في البيئة السعودية.
- تتناول الدراسة موضوعاً حيوياً يقع في صميم اهتمامات الباحثين في مجالات الإدارة المالية والتأمين وحوكمة الشركات، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية.
- تُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يربط بين أبعاد الحوكمة المتعددة ومخاطر الاحتيال التأميني، وهو ما يُمثّل إضافة معرفية للمكتبة العربية.
- تستجيب الدراسة لتوصيات عدد من الدراسات السابقة التي دعت إلى إجراء المزيد من البحوث الميدانية حول دور الحوكمة في مكافحة الاحتيال في قطاعات متخصصة كقطاع التأمين.
- تُسهم الدراسة في سدّ الفجوة البحثية القائمة بين الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال حوكمة شركات التأمين.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- تُقدّم الدراسة رؤية تطبيقية تُفيد إدارات شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية في تعزيز ممارسات الحوكمة لديها.
- تُساعد نتائج الدراسة الجهات التنظيمية والرقابية في قطاع التأمين السعودي على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الاحتيال.
- تُسهم الدراسة في رفع وعي العاملين في قطاع التأمين بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بوصفها أداة فعّالة في مواجهة مخاطر الاحتيال.
- تتوافق الدراسة مع توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الرامية إلى تطوير القطاع المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات.
- تُقدّم الدراسة توصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في قطاع التأمين.

- تُمثّل الدراسة مرجعاً للمستثمرين وحملة الوثائق لفهم أثر الحوكمة في حماية حقوقهم والحدّ من المخاطر التي قد يتعرضون لها.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية مجلس الإدارة، فاعلية لجان التدقيق، الإفصاح) على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على المستوى الفعلي لتطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.
- تشخيص واقع مخاطر الاحتيال التأميني وأبرز أشكاله وأنماطه في شركات التأمين والوساطة السعودية.
- قياس أثر بُعد الشفافية على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- قياس أثر بُعد المساءلة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- قياس أثر بُعد العدالة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- قياس أثر بُعد استقلالية مجلس الإدارة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- قياس أثر بُعد فاعلية لجان التدقيق على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- قياس أثر بُعد الإفصاح على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة.
- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تُسهم في تعزيز دور الحوكمة في مواجهة مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة السعودية.

خامساً: أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية مجلس الإدارة، فاعلية لجان التدقيق، الإفصاح) على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما واقع مخاطر الاحتيال التأميني وأبرز أشكاله في شركات التأمين والوساطة السعودية؟
3. ما أثر بُعد الشفافية على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟
4. ما أثر بُعد المساءلة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟
5. ما أثر بُعد العدالة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟
6. ما أثر بُعد استقلالية مجلس الإدارة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟
7. ما أثر بُعد فاعلية لجان التدقيق على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟
8. ما أثر بُعد الإفصاح على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في الشركات محل الدراسة؟

سادساً: فروض الدراسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية مجلس الإدارة، فاعلية لجان التدقيق، الإفصاح) على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد الشفافية على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد المساءلة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد العدالة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد استقلالية مجلس الإدارة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الخامس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد فاعلية لجان التدقيق على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي السادس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لُبُعد الإفصاح على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

سابعا الدراسات السابقة:

تُعدّ مراجعة الدراسات السابقة من الركائز الأساسية في البحث العلمي، إذ تُسهم في بناء الإطار المعرفي للدراسة الحالية، وتُتيح للباحث الاطلاع على ما توصّل إليه السابقون من نتائج وتوصيات في مجال موضوع بحثه. وانطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة الحالية المتعلق بـ"دور الحوكمة في تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني: دراسة ميدانية على شركات التأمين والوساطة في السعودية"، فقد حرص الباحث على استعراض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وقد تمّ تقسيم هذه الدراسات إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (الحوكمة) وعلاقته بمتغيرات أخرى.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (مخاطر الاحتيال التأميني) وعلاقته بمتغيرات أخرى.

وقد تم ترتيب الدراسات داخل كل محور من الأحداث إلى الأقدم، مع عرض موجز لهدف كل دراسة ومنهجها وعينتها وأبرز نتائجها وتوصياتها.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (الحوكمة) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسة الأولى: رسلان وحمد الله (2025) - "دور الحوكمة في زيادة فاعلية الرقابة المالية: دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، المشاركة، الاستقلالية، العدالة) في زيادة فاعلية الرقابة المالية في الجهات الحكومية المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (250) مفردة من العاملين في الأجهزة الرقابية المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وفاعلية الرقابة المالية، وأن الشفافية والمساءلة هما أكثر الأبعاد تأثيراً. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الحوكمة في الأجهزة الرقابية وتدريب الكوادر عليها.

الدراسة الثانية: محمد واخرون (2025) - "دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة الإلكترونية بأبعادها (البنية التحتية التكنولوجية، الشفافية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الأمن المعلوماتي) في تحقيق التميز المؤسسي في إحدى المؤسسات الحكومية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (320) موظفاً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة الإلكترونية على التميز المؤسسي، وأن بُعد الشفافية الإلكترونية كان الأكثر تأثيراً. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز تطبيقات الحوكمة الإلكترونية.

الدراسة الثالثة: الفراجي وعبد وشريف (2025) - "دور حوكمة الموارد البشرية في تعزيز الريادة: دراسة حالة في كلية الإدارة والاقتصاد"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الموارد البشرية بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، المشاركة) في تعزيز الريادة في كلية الإدارة والاقتصاد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من (75) من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي بين حوكمة الموارد البشرية وتعزيز السلوك الريادي. وأوصت الدراسة بتبني ممارسات حوكمة الموارد البشرية وربطها بالاستراتيجيات الريادية.

الدراسة الرابعة: سليمان والشريف (2024) - "دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة ميدانية على شركة الخليج العربي للنفط"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، النزاهة، المشاركة) في مكافحة الفساد الإداري والمالي في شركة الخليج العربي للنفط بليبيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (180) موظفاً من العاملين في الشركة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وقوي لتطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ظواهر الفساد الإداري والمالي. وأوصت الدراسة بتفعيل آليات الرقابة الداخلية وإلزام الإدارة العليا بالإفصاح والشفافية.

الدراسة الخامسة: غولام ورواق (2023) - "دور الحوكمة في تحسين إدارة الجماعات المحلية: دراسة وصفية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (المشاركة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في تحسين إدارة الجماعات المحلية في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين والإداريين في الجماعات المحلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني مبادئ الحوكمة يسهم بشكل فعال في تحسين أداء الجماعات المحلية وترشيد قراراتها. وأوصت الدراسة بإصلاح المنظومة القانونية ودعم اللامركزية الإدارية.

الدراسة السادسة: زروقي وبوعكة (2022) - "دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات بأبعادها (الشفافية، المساءلة، المسؤولية، العدالة) في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في قطاع النقل بولاية باتنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (60) موظفاً في شركات النقل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بتعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة لما لها من أثر في الاستدامة.

الدراسة السابعة: مهدي وآخرون (2021) - “دور ممارسات حوكمة الشركات في الوطن العربي: دراسة حالة شركة نقل في الأردن وشركة روبية للعصائر في الجزائر”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ممارسات حوكمة الشركات بأبعادها (الإفصاح، الشفافية، حقوق المساهمين، مسؤولية مجلس الإدارة) على أداء الشركات في الوطن العربي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع منهج دراسة الحالة المقارنة، وتكونت العينة من شركتين هما شركة نقل أردنية وشركة روبية للعصائر الجزائرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تفاوت تطبيق مبادئ الحوكمة بين الشركتين، وأن الالتزام بها ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة بتعميم ثقافة الحوكمة في الشركات العربية.

الدراسة الثامنة: غضبان (2021) - “دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، المشاركة، الفعالية) في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل الأدبيات والتقارير الدولية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوكمة الرشيدة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن غيابها يُعيق جهود التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح المنظومة المؤسسية وتعزيز قيم الحوكمة الرشيدة.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (مخاطر الاحتيال التأميني) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسة الأولى - “Dwinanda & Utama (2025) دور حوكمة الشركات في منع الاحتيال المالي: مراجعة أدبية منهجية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات بأبعادها (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الملكية المؤسسية، المراجعة الخارجية) في منع الاحتيال المالي. واستخدمت الدراسة منهج المراجعة الأدبية المنهجية (SLR)، وتكوّنت العينة من (45) دراسة منشورة في قواعد بيانات علمية محكمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات الفعالة تُسهم بشكل كبير في الحدّ من ممارسات الاحتيال المالي. وأوصت الدراسة بتعزيز استقلالية لجان التدقيق وتطوير أنظمة الإفصاح.

الدراسة الثانية – Hassan et al. (2025): إدراك المحاسبين والمدققين لدور حوكمة الشركات وتكنولوجيا المعلومات في كشف الاحتيال ومنعه

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدراك المحاسبين والمدققين لدور حوكمة الشركات وتكنولوجيا المعلومات بأبعادها (هيكل مجلس الإدارة، لجان التدقيق، الرقابة الداخلية، أنظمة المعلومات) على كشف الاحتيال ومنعه. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي، وتكوّنت العينة من (220) محاسباً ومدققاً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لكلٍ من حوكمة الشركات وتكنولوجيا المعلومات في كشف الاحتيال ومنعه، مع تأثير أكبر لتكنولوجيا المعلومات. وأوصت الدراسة بدمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات في آليات الحوكمة.

الدراسة الثالثة – Ahmad (2024): منع الاحتيال في التأمين: التحقق البيومتری من الهوية وتقييم المخاطر القائم على الذكاء الاصطناعي

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحقق البيومتری من الهوية والذكاء الاصطناعي بأبعاده (البصمة، التعرف على الوجه، تحليل السلوك، التعلم الآلي) في منع الاحتيال التأميني. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي التحليلي، وتكوّنت العينة من بيانات طالبات تأمينية من عدة شركات تأمين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام التقنيات البيومترية والذكاء الاصطناعي يُقلّل بشكل جوهري من حالات الاحتيال التأميني ويُحسّن دقة كشفها. وأوصت الدراسة بتبني شركات التأمين لهذه التقنيات في عمليات التحقق وتقييم المخاطر.

الدراسة الرابعة – Baker & Shortland (2023): الحوكمة وراء حوكمة التأمين: دروس لبرامج الفدية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة التأمين والتدخل الحكومي بأبعاده (التنظيم، الرقابة، السياسات العامة، التشريعات) في مواجهة مخاطر الاحتيال وبرامج الفدية (Ransomware) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، وتكوّنت العينة من تحليل حالات تأمينية وقانونية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدور الحكومي والتنظيمي ضروري لدعم حوكمة قطاع التأمين والحدّ من مخاطر الاحتيال. وأوصت الدراسة بتعزيز الشراكة بين الجهات التنظيمية وشركات التأمين.

الدراسة الخامسة – Liu, Wang & Yu (2023): دراسة حول مسار الحوكمة في الاحتيال في التأمين الصحي مع مراعاة المخاطر الأخلاقية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعاده (الرقابة، الشفافية، الإفصاح، المساءلة) في مواجهة الاحتيال في التأمين الصحي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخلاقية. واستخدمت الدراسة منهج النمذجة الرياضية ونظرية الألعاب، وتكوّنت العينة من بيانات قطاع التأمين الصحي في الصين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق آليات حوكمة فعّالة يُقلّل من حالات الاحتيال الناتجة عن المخاطر الأخلاقية. وأوصت الدراسة بتطوير أنظمة الرقابة الذكية وتعزيز الشفافية في المعاملات التأمينية.

الدراسة السادسة – Kassem (2022): توضيح تأثير حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الاحتيال

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات بأبعاده (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المراجعة الداخلية، الإفصاح والشفافية) في مكافحة الاحتيال. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي القائم على المقابلات شبه المهيكلية، وتكوّنت العينة من (24) من المدققين والخبراء في مكافحة الاحتيال. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تلعب دوراً محورياً في الوقاية من الاحتيال وكشفه، خاصة من خلال استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق. وأوصت الدراسة بتقوية الإطار التنظيمي للحوكمة وتأهيل أعضاء مجالس الإدارة.

الدراسة السابعة – Mousavi et al. (2022): أثر هيكل حوكمة الشركات على الاحتيال وغسيل الأموال

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل حوكمة الشركات بأبعاده (حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ازدواجية المنصب، الملكية المؤسسية، لجنة التدقيق) على الاحتيال وغسيل الأموال. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي باستخدام نماذج الانحدار، وتكوّنت العينة من (160) شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة (2013-2019). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين قوة هيكل حوكمة الشركات وممارسات الاحتيال وغسيل الأموال. وأوصت الدراسة بتعزيز استقلالية مجالس الإدارة وتفعيل دور لجان التدقيق.

الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المتأني للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت متغيري الحوكمة والاحتيال التأميني، تبين للباحث وجود مجموعة من أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، وهو ما يسهم في تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها وفق المحاور التالية:

من حيث الهدف: اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تناولها لمتغير الحوكمة بوصفه متغيراً مستقلاً مؤثراً في متغيرات تنظيمية ومالية متعددة، حيث ركّزت دراسة رسلان وحمد الله (2025) على أثر الحوكمة في فاعلية الرقابة المالية، ودراسة سليمان والشريف (2024) على دورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، ودراسة Kassem (2022) ودراسة Dwinanda & Utama (2025) على دورها في مكافحة الاحتيال المالي بصفة عامة. غير أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسات في كونها تستهدف بشكل محدد قياس أثر الحوكمة على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني، وهو موضوع متخصص لم تتناوله الدراسات العربية السابقة بصورة مباشرة، إذ اقتصر معظم الدراسات على تناول الاحتيال في سياقات مصرفية أو شركات مساهمة عامة، في حين أن قطاع التأمين يتميز بطبيعة مخاطر مختلفة تستدعي دراسة مستقلة، وهو ما يُمثّل الفجوة الأولى التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها.

من حيث الأبعاد والمنهج: اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة كدراسة زروقي وبوعكة (2022) ودراسة غضبان (2021) في تبنيها لأبعاد الحوكمة التقليدية المتمثلة في الشفافية والمساءلة والعدالة، كما اتفقت مع دراسة Hassan et al. (2025) ودراسة Mousavi et al. (2022) في تناول أبعاد استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق. غير أن الدراسة الحالية تتميز بتبنيها لأبعاد الحوكمة مجتمعةً في إطار متكامل يربطها بمخاطر الاحتيال التأميني، في حين أن غالبية الدراسات السابقة ركّزت

على بُعد أو بُعدين منفصلين دون النظرة الشمولية. أما من حيث المنهج، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات الميدانية كدراسة محمد وطه والبردان (2025) ودراسة سليمان والشريف (2024) في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداةً لجمع البيانات، بينما اختلفت عن دراسات أخرى كدراسة Kassem (2022) التي اعتمدت المنهج النوعي القائم على المقابلات، ودراسة Liu et al. (2023) التي اعتمدت النمذجة الرياضية، ودراسة Dwinanda & Utama (2025) التي اعتمدت منهج المراجعة الأدبية المنهجية.

من حيث بيئة التطبيق: تُمثّل بيئة التطبيق الفجوة الأبرز التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها، حيث تتوّعت بيانات تطبيق الدراسات السابقة بين البيئة المصرية في دراسة رسلان وحمد الله (2025)، والبيئة الجزائرية في دراسات زروقي وبوعكة (2022) وغضب (2021) وغولام ورواق (2023)، والبيئة الليبية في دراسة سليمان والشريف (2024)، والبيئة العراقية في دراسة الفراجي وآخرين (2025)، والبيئات الأجنبية المتنوعة كالبيئة الإيرانية في دراسة Mousavi et al. (2022) والبيئة الصينية في دراسة Liu et al. (2023) والبيئة الإندونيسية في دراسة Dwinanda & Utama (2025) ويُلاحظ من هذا الاستعراض أن البيئة السعودية لم تحظَ بدراسات معمّقة تتناول العلاقة بين الحوكمة ومخاطر الاحتيال في قطاع التأمين تحديداً، رغم ما يشهده هذا القطاع من نمو متسارع في ظل رؤية المملكة 2030. كما أن غالبية الدراسات السابقة طبّقت في قطاعات مختلفة كالنقل والنفط والصناعة والتعليم والصحة، في حين تنفرد الدراسة الحالية بتطبيقها على شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية، وهو ما يُضفي عليها قيمة علمية وعملية متميزة، ويُمثّل إضافة معرفية حقيقية للأدبيات العربية في هذا المجال.

ثامناً: المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة الحالية إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تُشكّل الأساس الفكري والمعرفي الذي يقوم عليه البحث، وتُسهم في تفسير العلاقة بين متغيراته. وفيما يلي عرض موجز لهذه المنطلقات النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة: الحوكمة بوصفها متغيراً مستقلاً، ومخاطر الاحتيال التأميني بوصفها متغيراً تابعاً.

أولاً: المنطلقات النظرية للمتغير المستقل (الحوكمة)

مفهوم الحوكمة: يُشير مصطلح الحوكمة (Governance) في أصله اللغوي إلى التوجيه والقيادة والإدارة الرشيدة، أما اصطلاحاً فيُعرّف بأنه منظومة من القواعد والمبادئ والآليات التي تحكم العلاقة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة وحماية حقوق جميع الأطراف. وقد عرّفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها"، في حين عرّفها البنك الدولي بأنها "ممارسة السلطة من خلال نظم اقتصادية واجتماعية ومؤسسية رسمية وغير رسمية".

النشأة والتطور: ظهرت الحوكمة بصورتها الحديثة في أعقاب الأزمات المالية والانهيarts التي شهدتها كبرى الشركات العالمية كأزمة شركة Enron و WorldCom في مطلع الألفية الثالثة، والتي كشفت عن قصور أنظمة الرقابة الداخلية وضعف الإفصاح والشفافية. وقد أدّى ذلك إلى صدور قانون Sarbanes-Oxley عام 2002 في الولايات المتحدة، والذي شكّل نقطة تحوّل في تاريخ الحوكمة عالمياً. وعلى المستوى العربي، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية لائحة حوكمة الشركات عام 2006، التي تمّ تحديثها عدة مرات لتواكب المستجدات.

النظريات المفسّرة للحوكمة: تستند الحوكمة إلى عدد من النظريات الإدارية والمالية، أبرزها:

نظرية الوكالة (Agency Theory): التي قدّمها Jensen & Meckling عام 1976، وتُفسّر الحوكمة بوصفها آلية للحدّ من تضارب المصالح بين المالكين (الأصلاء) والإدارة (الوكلاء)، حيث تنشأ الحاجة إلى الحوكمة لضمان تصرّف الإدارة بما يخدم مصالح المساهمين.

نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory): التي طوّرها Freeman عام 1984، وترى أن المؤسسة مسؤولة أمام جميع أصحاب المصالح وليس المساهمين فقط، وأن الحوكمة تُوفّر إطاراً لتحقيق التوازن بين مصالح هذه الأطراف.

نظرية تكاليف المعاملات (Transaction Cost Theory): التي طوّرها Williamson ، وتُفسّر الحوكمة بوصفها آلية لتخفيض تكاليف المعاملات الناشئة عن عدم اليقين وعدم تماثل المعلومات.

نظرية الإشراف (Stewardship Theory): التي تنطلق من افتراض أن المديرين يتصرّفون بوصفهم وكلاء مخلصين للمؤسسة، وأن الحوكمة تُهيئ البيئة المناسبة لذلك.

أبعاد الحوكمة: تتعدد أبعاد الحوكمة وفقاً للمدارس الفكرية والأطر المؤسسية، غير أن هناك إجماعاً على مجموعة من الأبعاد الجوهرية التي تتبناها الدراسة الحالية:

الشفافية: وتعني الإفصاح الكامل والدقيق عن المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة بصورة دورية ومنتظمة، مما يُتيح لأصحاب المصالح اتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات صحيحة.

المساءلة: وتعني قابلية المسؤولين للمحاسبة عن قراراتهم وتصرفاتهم، وتحديد المسؤوليات بوضوح داخل المؤسسة.

العدالة: وتعني المعاملة العادلة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح دون تمييز، وحماية حقوق الأقليات.

استقلالية مجلس الإدارة: وتعني قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ قراراته بحرية ودون تأثير من الإدارة التنفيذية أو كبار المساهمين، وذلك من خلال وجود نسبة كافية من الأعضاء المستقلين.

فاعلية لجان التدقيق: وتعني قيام لجان التدقيق بدورها في الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة القوائم المالية والتنسيق مع المراجعين الخارجيين.

الإفصاح: ويعني تقديم المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة.

ثانياً: المنطلقات النظرية للمتغير التابع (مخاطر الاحتيال التأميني)

مفهوم الاحتيال التأميني: يُعرّف الاحتيال التأميني (Insurance Fraud) بأنه أي فعل متعمّد يقوم به طرف من أطراف العقد التأميني للحصول على منفعة مالية غير مشروعة من شركة التأمين، سواء من خلال تقديم معلومات كاذبة عند إبرام العقد أو من خلال تقديم مطالبات مزوّرة أو مبالغ فيها. ويُعدّ الاحتيال التأميني من أخطر الممارسات التي تُهدّد استدامة قطاع التأمين، إذ يُكبّد الشركات خسائر مالية ضخمة، وينعكس سلباً على أوضاع التأمين التي يدفعها المتعاملون الأمناء.

أنواع الاحتيال التأميني: يُصنّف الاحتيال التأميني إلى نوعين رئيسيين:

الاحتيال الصلب: (Hard Fraud) ويتمثّل في افتعال الحوادث والخسائر بقصد الحصول على تعويضات تأمينية، كافتعال حوادث السيارات أو إشعال الحرائق العمدية.

الاحتيال اللين: (Soft Fraud) ويتمثل في المبالغة في قيمة المطالبات الحقيقية أو إخفاء معلومات جوهرية عند إبرام العقد.

كما يُصنّف الاحتيال من حيث الجهة المرتكبة إلى احتيال داخلي يقع من موظفي الشركة، واحتيال خارجي يقع من حملة الوثائق أو الوسطاء أو مقدمي الخدمات.

النظريات المفسّرة للاحتيال: تستند دراسة الاحتيال إلى عدد من النظريات، أبرزها:

مثلث الاحتيال: (Fraud Triangle) الذي قدّمه Cressey عام 1953، ويُفسّر ارتكاب الاحتيال من خلال ثلاثة عوامل: الضغط (Pressure)، والفرصة (Opportunity)، والتبرير. (Rationalization) معيّن الاحتيال: (Fraud Diamond) الذي طوّره Wolfe & Hermanson عام 2004، وأضاف إلى عناصر مثلث الاحتيال عنصراً رابعاً هو القدرة. (Capability)

نظرية المخاطر الأخلاقية: (Moral Hazard Theory) التي تُفسّر الاحتيال التأميني بوصفه ناتجاً عن عدم تماثل المعلومات بين شركة التأمين والمؤمن له، مما يدفع الأخير إلى سلوكيات أكثر خطورة بعد إبرام العقد.

أبعاد مخاطر الاحتيال التأميني: تشمل مخاطر الاحتيال التأميني عدة أبعاد، منها: مخاطر الاحتيال في مرحلة الاكتتاب، ومخاطر الاحتيال في مرحلة المطالبات، ومخاطر الاحتيال الداخلي، ومخاطر الاحتيال الإلكتروني.

ثالثاً: العلاقة بين الحوكمة ومخاطر الاحتيال التأميني

تتعلق الدراسة الحالية من فرضية نظرية مفادها أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في شركات التأمين يُسهم بشكل جوهري في تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني. وتستند هذه الفرضية إلى أن أبعاد الحوكمة تُشكّل خطوط دفاع متعددة في مواجهة الاحتيال؛ فالشفافية والإفصاح يُقلّصان من فرص إخفاء المعلومات وتزويرها، والمساءلة تُعزّز الردع، واستقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق تُوفّران رقابة فعّالة على الممارسات الإدارية، والعدالة تُسهم في خلق ثقافة مؤسسية ترفض الممارسات غير الأخلاقية. وبالتالي، فإن المؤسسات التي تتبنّى منظومة حوكمة متكاملة تكون أكثر قدرة على الوقاية من الاحتيال وكشفه في

مراحله المبكرة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق منه ميدانياً في بيئة شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية.

تاسعاً: منهجية الدراسة

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها، إذ يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية يمكن تعميمها. وسوف يتم توظيف هذا المنهج في وصف واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة في شركات التأمين والوساطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل العلاقة بين هذه الأبعاد ومخاطر الاحتيال التأميني، بما يُتيح للباحث الكشف عن طبيعة هذه العلاقة وقياس أثرها بصورة موضوعية ودقيقة.

كما سوف يستعين الباحث بالأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها إحصائياً، حيث سَتُصمَّم استبانة إلكترونية وورقية تُوزَّع على أفراد عينة الدراسة، ومن ثمّ ستخضع البيانات المُجمَّعة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاستخراج النتائج واختبار الفروض. وسوف يُستكمل ذلك بمراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف بناء الإطار النظري وتعميق الفهم بمتغيرات الدراسة، بما يُسهم في تقديم نتائج علمية رصينة قابلة للتطبيق.

عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة

سوف يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات التأمين وشركات الوساطة التأمينية المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) العاملة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددها (27) شركة تأمين و(76) شركة وساطة تأمينية، ويُقدَّر إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع بنحو (15.000) موظف وموظفة، يشغلون مختلف المستويات الوظيفية والإدارية، ولا سيما العاملين في إدارات الحوكمة والامتثال والمراجعة الداخلية وإدارة المطالبات وإدارة المخاطر، باعتبارهم الفئة الأكثر معرفة وارتباطاً بمتغيرات الدراسة.

ونظراً لكِبَر حجم مجتمع الدراسة وتعذر حصره بالكامل، سوف يلجأ الباحث إلى أسلوب العينة العشوائية الطبقية، إذ سيتم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة ستيفن ثامبسون (Stephen Thompson) عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، ليبلغ حجم العينة المستهدف (375) مفردة. وسوف يتم توزيع الاستبانة إلكترونياً وورقياً على أفراد العينة، مع مراعاة التوزيع الطبقي وفقاً لنوع الشركة (تأمين/وساطة) والمسمى الوظيفي. ويتوقع الباحث استرداد ما لا يقل عن (320) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة تقديرية تتجاوز (85%)، وهو ما يُعدّ كافياً ومناسباً لتمثيل مجتمع الدراسة وتعميم نتائجها.

حادي عشر: مصادر جمع البيانات

سوف يعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على مصدرين رئيسيين هما:

- المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية المتخصصة، والدوريات والمجلات المحكمة، والرسائل الجامعية، والأبحاث المنشورة، والتقارير الصادرة عن البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية واتحاد شركات التأمين السعودي، فضلاً عن المواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الإطار النظري وإثراء الجانب المعرفي للدراسة.
- المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات الميدانية التي سوف يتم جمعها مباشرة من أفراد عينة الدراسة من خلال أداة الاستبانة المصممة لأغراض هذه الدراسة، والتي ستوزع على العاملين في شركات التأمين والوساطة بالمملكة العربية السعودية.

ثاني عشر: أداة الدراسة

سوف يستخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها ومنهجها. وستُصمم الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وسوف تتكوّن من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، ويتضمن (5) فقرات تشمل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.

القسم الثاني: محاور المتغير المستقل (الحوكمة): ويتكوّن من ستة أبعاد على النحو التالي:

البُعد الأول: الشفافية، ويتضمن (4) فقرات.

البُعد الثاني: المساءلة، ويتضمن (4) فقرات.

البُعد الثالث: العدالة، ويتضمن (4) فقرات.

البُعد الرابع: استقلالية مجلس الإدارة، ويتضمن (4) فقرات.

البُعد الخامس: فاعلية لجان التدقيق، ويتضمن (4) فقرات.

البُعد السادس: الإفصاح، ويتضمن (4) فقرات.

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات المتغير المستقل (24) فقرة.

القسم الثالث: المتغير التابع (مخاطر الاحتيال التأميني): وهو محور أحادي، ويتضمن (10) فقرات.

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات الاستبانة (34) فقرة موزعة على محاور الدراسة، فضلاً عن بيانات العينة الديموغرافية. وسوف يتم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الحوكمة والتأمين والإدارة المالية، كما سيتم التحقق من ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، على أن تكون قيمته أعلى من (0.70) لتأكيد ثبات الأداة وصلاحياتها للتحليل.

ثالث عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف يتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة وأهدافها، وتشمل:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس الصدق البنائي للاستبانة، وقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov) للتأكد من اعتدالية توزيع البيانات.
- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression Analysis) لقياس أثر المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع.
- اختبار (T-Test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.
- معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

رابع عشر: حدود الدراسة

سوف تلتزم الدراسة الحالية بمجموعة من الحدود التي تُحدّد نطاقها وإطار تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على تناول أثر الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية مجلس الإدارة، فاعلية لجان التدقيق، الإفصاح) على تخفيض مخاطر الاحتيال التأميني.
- الحدود المكانية: ستُطبّق الدراسة الميدانية على شركات التأمين وشركات الوساطة التأمينية المرخصة العاملة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على العاملين في شركات التأمين والوساطة التأمينية، ولا سيما العاملين في إدارات الحوكمة والامتثال والمراجعة الداخلية وإدارة المطالبات وإدارة المخاطر.
- الحدود الزمانية: سوف تُجرى الدراسة الميدانية خلال العام الدراسي (2026/2027م).

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- رسلان، أحمد عبدالعزيز فتوح، و حمد الله، أحمد السيد. (2025). دور الحوكمة في زيادة فاعلية الرقابة المالية: دراسة تطبيقية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة حلوان، القاهرة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1653842>
- زروقي، بلال، و بوعكة، آسيا. (2022). دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لقطاع النقل بولاية باتنة. مجلة مجاميع المعرفة، مج8، ع1، 169 - 186. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1286763>
- مهدي، عمر، بوخابية، سليم، و امحمد، صايب. (2021). دور ممارسات حوكمة الشركات في الوطن العربي: دراسة حالة شركة نقل في الأردن وشركة روبية للعصائر في الجزائر. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مج3، ع2، 73 - 96. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1206518>
- محمد، سامح سمير السيد، طه، حسنين السيد حسنين، و البردان، محمد فوزي أمين. (2025). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية. مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، مج4، ع14، 953 - 1012. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1610059>
- سليمان، رجعة مفتاح، و الشريف، فوزية أحمد. (2024). دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة ميدانية على شركة الخليج العربي للنفط. مجلة أبحاث، مج16، ع1، 128 - 143. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1469546>
- غولام، جمال الدين، و رواق، فتيحة. (2023). دور الحوكمة في تحسين إدارة الجماعات المحلية: دراسة وصفية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج8، ع2، 1154 - 1166. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1400089>

- غضبان، ليلي. (2021). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك، مج11، ع2، 339 - 362. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1234146>

- الفراجي، محمد مظهر مزعل، عبد، رحمة عصام، وشريف، رقية سامي. (2025). دور حوكمة الموارد البشرية في تعزيز الريادة: دراسة حالة في كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، عدد خاص، 877 - 892. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1607575>

المراجع الأجنبية

- Baker, T., & Shortland, A. (2023). The government behind insurance governance: Lessons for ransomware. Regulation & Governance, 17(4), 1000–1020
- Dwinanda, R. R., & Utama, A. A. G. S. (2025). The Role of Corporate Governance in Financial Fraud Prevention: A Systematic Literature Review. Nominal: Barometer Riset Akuntansi dan Manajemen, 14(2), 150–163.
- Hassan, S. W. U., Kiran, S., Gul, S., Khatatbeh, I. N., & Zainab, B. (2025). The perception of accountants/auditors on the role of corporate governance and information technology in fraud detection and prevention. Journal of Financial Reporting and Accounting, 23(1), 5–29
- Kassem, R. (2022). Elucidating corporate governance's impact and role in countering fraud. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 22(7), 1523–1546.

- Mousavi, M., Zimon, G., Salehi, M., & Stępnicka, N. (2022). The effect of corporate governance structure on fraud and money laundering. *Risks*, 10(9), 176.
- Ahmad, A. Y. A. B. (2024, April). Fraud prevention in insurance: Biometric identity verification and ai-based risk assessment. In 2024 International Conference on Knowledge Engineering and Communication Systems (ICKECS) (Vol. 1, pp. 1–6). IEEE.
- Liu, J., Wang, Y., & Yu, J. (2023). A study on the path of governance in health insurance fraud considering moral hazard. *Frontiers in Public Health*, 11, 1199912

Mid Ocean University

College of Management

Department of Risk management



**The role of governance in reducing insurance fraud
risks: A field study on insurance and brokerage
companies in Saudi Arabia**

Prepared by: HNEEN HAMED ALADWANI

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1448-2026